أكدوا وجود إجراءات توافقية على مائدة البرلمان والحكومة للخروج بصيغة موحدة تخدم الجميع

نواب: ملف القروض لن يغلق إلا بحل جذري لمصلحة المواطنين

كتب مصطفى كامل

اكد عدد من نواب مجلس الأمة أن ملف القروض سيظل مفتوحا حتى يرفع الظلم عن كاهل المواطنين، لاتين إلي وجود حلول توافقية على مائدة الحكومة والبرلمان للخروج بصيغة موحدة تقدم العون للجميع، فيما اعلن عدد من النواب معارضتهم لاستخدام الاستجوابات في إنهاء هذا الملف خلال دور الانعقاد الحالي.

وقال النائب نواف الفزيع ان ملف القروض لم يغلق وانه لن يتوقف عن المطالبة بحقوق المقترضين مشيرا انه لن يضيع حق وراءه مطالب.

واضاف الفزيع في تصريح خاص لـ «الصباح» ان الوضع اليوم اصبح يختلف كثيرا عن ما كان عليه في السابق، مبينا ان ما يقوم به هو اقل شئ لرد الجميل للشعب الكويتي الذي «بوق» من قبل البنوك ومع ذلك لبوا نداء صاحب السمو امير البلاد واقترعوا بعد صدور مرسوم الصوت الواحد بينما هناك فئة من التجار ممن مرر لهم قانون المديونيات الصعبة والمناقصات ووقفوا لهم مناقصة جسر جابر اثناء اندلاع الحراك السياسي رغم تحفظات ديوان المحاسبة وكذلك الامر في محطة الزور وبالرغم من ذلك هاجموا المرسوم وغمزوا ولمزوا عليه وقاطعوا وعارضوا.

من جانبه، اكد النائب طاهر الفيلكاوي ان الاستجواب هو حق للنائب يستخدمه متى يشاء مشددا انه في المقابل لا يجوز ان يتم تناسي حق المجلس في الغاء الاستجواب او تحويله للجنة التشريعية او المحكمة الدستورية او ان يلغيه

نواف الفزيع

الفزيع: ما نقوم به أقل شيء لرد الجميل للشعب الذي تعرض لـ«البوق» من قبل البنوك

طاهر الفيلكاوي

الفيلكاوي: «المستقلين» تعارض أي استجواب في دور الانعقاد الحالي لإعطاء الفرصة للوزراء

واضاف الفيلكاوي في تصريح خاص لـ «الصباح» انه وكتلة المستقلين سوف يعارضون اي استجواب في دور الانعقاد الحالي بهدف اعطاء الوزراء فسحة من الوقت ليعملوا ويثبتوا الاولويات والمشاريع لديهم وفي المقابل يتفرغ المجلس لعمله بالتشريع لاسيما ان هناك العديد من التشريعات تنتظر الانجاز.

بدورها، اوضحت النائب د. معصومة المبارك ان قضية فوائد القروض والفوائد الركبة تقوم اللجنة المالية والاقتصادية البرلمانية حاليا بعلاجها وان اللجنة قد توصلت الى حل توافقي اقنع الجانبين الحكومي والنيابي وانه لم يتبقى سوي لمسات اخيره لهذا ابمقترح ومن ثم يرفع للمجلس ليعرض في جلسة 19 الجاري.

المجلس أجل الاستجوابات ومضى في حل مشكلة القروض

واضافت معصومة في تصريح خاص لـ «الصباح» انها وافقت على تاجيل استجواب النائب نواف الفزيع لنائب رئيس الوزراء ووزير المالية مصطفي الشمالي لعلمها بان حل قضية فوائد القروض والمقترضين قادم، مشيرة إلى ان بعض الاستجوابات التي قدمت أخيرا بعضها لا يرقي الي حد المسألة السياسية وان المستحق منها وغير المستحق لم يقدم حلول سواء بقي الوزير في منصبه او تم طرح الثقة فيه وكانوالهدف فقط هو راس الوزير المستجوب، لافتة إلى ان الهدف من الاستجوابات هو تحقيق الاصلاح في الوزارة المعنية وحل المشاكل التي تضمنتها المحاور الواردة في الاستجواب.

معصومة المبارك

معصومة: السلطتان تتطلعان إلى تحقيق التنمية ولابد من الاستفادة من مهلة المجلس للحكومة

واكدت د. المبارك علي ان لم يتم حل المشاكل التي تضمنتها محاور الاستجوابات التي قدمت ، موضحة ان استجواب النائب نواف الفزيع حقق المرجو من تقديمه وهو ايجاد حل لفوائد القروض حتى ولم تتم مناقشته.

وحول تاجيل الاستجوابان في دور الانعقاد الحالي لاجل تحقيق المزيد من التنمية والانجاز قالت د. المبارك ان السلطتين التشريعية والتنفيذية كلاهما يتطلع لتحقيق التنمية، مطالبة سمو رئيس مجلس الوزراء بضرورة ان يوجه وزراءه الي الاستفادة من المهلة التي منحها لهم المجلس لاسيما وان الوزراء الاربعة الذين قدمت لهم استجوابات اخيرا لديهم فرصة حقيقة لحل المشاكل ووقف التجاوزات التي حوتها الاستجوابات المقدمه لهم وان يدفعوا بعملية الانجاز في وزاراتهم لكي يكون فعلا التاجيل كانت له رسالة وتحققت.

لتكن الحكومة على قدر من المسؤولية وتحقق تطلعات وآمال الشعب

«تجمّع العدالة والسلام» يدعو إلى تعديل وزاري خلال الفترة المقبلة

الكويت تمر بمرحلة حساسة ومفصلية في تاريخ ديمقراطيتها ومستقبلها السياسي

لابد من الانتقال من حالة الاحتقان السياسي إلى مرحلة التنمية وبناء الدولة

شعار تجمع العدالة والسلام

دعا «تجمّع العدالة والسلام» إلى ضرورة تعديل وزاري خلال الفترة المقبلة، لتكون الحكومة على قدر من المسؤولية وتستطيع أن تقابل تطلعات وآمال الشعب الكويتي، محملا اياها الجزء الأكبر مما يحدث في البلاد من خلال التشكيلة الوزارية غير الطموحة، فضلا عن التحيز في اختيار المناصب القيادية.

وأكد التجمّع في بيان صادر عنه ان الكويت تمر بمرحلة حساسة ومفصلية في تاريخ ديمقراطيتها ومستقبلها السياسي لابد وأن تتبعها مرحلة انجاز على كافة الأصعدة، والانتقال من حالة الاحتقان السياسي الى مرحلة التنمية وبناء الدولة بتعاون وتكاتف السلطتين.

وفيما يلي نص البيان:تمر الكويت بمرحلة حساسة ومفصلية في تاريخ ديموقراطيتها ومستقبلها السياسي لاسيما بعد المراسيم الأخيرة واقرارها من قبل مجلس الأمة، ونؤكد أن هذه المرحلة لابد وان تتبعها مرحلة انجاز على كافة الأصعدة، والانتقال من حالة الاحتقان السياسي الى مرحلة التنمية وبناء الدولة بتعاون وتكاتف السلطتين، والمشاركة الفاعلة للحكومة مع المجلس في لجانه وجلساته بما يثمر قوانين وتشريعات تحقق مصالح الوطن والمواطنين.

وتشدد على ضرورة تعاون السلطة التشريعية مع التنفيذية لتحقيق تطلعات الشعب، الا ان هذا التعاون لا يعني اغفال الدور الرقابي الشديد على اداء الوزراء ومحاسبتهم، ان وجد تقصير، دون تخاذل في قضايا المواطنين.

ونحن إذ نؤكد أن نزع فتيل الأزمة لا يمكن أن يتم بتأجيل الاستجوابات بما لا يتوافق أو يخالف الدستور إنما بمراجعة أداء الوزراء من قبل رئيس الحكومة قبل محاسبتهم من مجلس الأمة عبر أدواتهم المكفولة دستوريا.

هذا ويؤكد التجمّع بأن ما حدث من تطورات بين المجلس والحكومة في الآونة الأخيرة تتحمل الحكومة الجزء الأكبر منه من خلال التشكيلة الوزارية التي لم تأت وفقا لمعطيات المرحلة ولم تراع مخرجات الانتخابات أو التكتلات السياسية الموجودة على الساحة.

وندعو إلى مواجهة المرحلة بإجراء تعديل وزاري خلال فترة لا تتجاوز 6 أشهر، فلابد وأن تكون الحكومة على قدر من المسؤولية، مع مراعاة اختيار الوزراء، فمن تابع ما حدث على الساحة درك تماما أن المرحلة تحتاج حكومة قادرة على أن تقابل تطلعات وآمال الشعب الكويتي.

ويرى تجمّع العدالة والسلام أن الحكومة لم تستوعب الرسالة حتى في اختيار المناصب القيادية في مفاصل الدولة المختلفة، وهي تتجه في اختياراتها الى اعتبارات خاصة، فضلا عن أنها تستهوي اختيار أصحاب الحناجر العالية التي طالما وأنها تكرر تهديداتها ووعيدها لحين الوصول الى مبتغاها، وللأسف دائما ما نجد حكوماتنا تتعامل بتخاذل ورفق مع مثل هؤلاء، وفي المقابل نجدها طاردة للكفاءات وفقا لاعتبارات سياسية أو مصالح حزبية وطائفية. ونؤكد أن اختيار القيادات لا يكون لاعتبارات ومحسوبيات انما وفقا لمعايير واضحة ليتسنى لها النهوض بمؤسسات الدولة والقيام بدورها المنوط بها، فلماذا لا نرى لأهل الكفاءة والمقدرة دور في الكويت؟!

«الصحة» تضبط كميات كبيرة من أدوية تخسيس الوزن وتبييض البشرة ممنوعة التداول عالمياً

قامت ادارة تفتيش الادوية في وزارة الصحة ممثلة بفريق تابع لقسم تفتيش الادوية البشانية والبيطرية بضبط كميات كبيره من الادوية ممنوعة التداول في البلاد بأحد محلات الجملة في منطقة المرقاب. وفي تفاصيل الواقعة قام فريق التفتيش المكون من د.علاء القاسم، ود.سعيد رأفت ، و بإيعاز من مدير ادارة تفتيش الادوية د.جابر الخالدي، ورئيس قسم تفتيش الادوية البشانية والبيطرية برئاسة د.مبارك العجمي بضبط هذه الادوية وسحبها، واتخاذ الاجراءات اللازمة تجاه من روجها، كما تم ضبط ادوية في نفس المكان تباع بأسعار خيالية مخالفة لتسعيرة وزارة الصحة، التي وضعتها، وبيعها في اماكن غير مصرح بها، علما ان الشركات التي باعت هذه الادوية للمحل باعتها ايضا بأغلى من التسعيرة المحددة لوزارة الصحة، حيث سيتم اتخاذ الاجراءات مع هذه الشركة والمحل في نفس الوقت. وتتمثل الادوية الممنوعة التي تم ضبطها بادوية لتبييض البشرة، وادوية تخسيس الوزن، علاوة على كريمات لتنحيف وتكبير الارداف، علما ان هذه الادوية تم منع تداولها عالميا، لما تسببه من امراض خطيرة مثل « السرطان وغيره». ويأتي استمرار الحملات التفتيشية لادارة تفتيش الادوية في وزارة الصحة ممثلة بجميع اقسامها بناء على توجيهات الوكيل المساعد لشؤون الادوية والتجهيزات الطبية د.عمر السيد عمر، وذلك لضبط اي ادوية او مكملات غذائية مخالفة وغيرها، وذلك حرصا منه على صحة المجتمع، علما أن الادارة تعمل على قدم وساق لضبط الادوية المخالفة ومنع تداولها واتخاذ الاجراءات اللازمة بذلك، وسحبها جميعها للحفاظ على الصحة العامة، ومنع تداول اي ادوية غير مرخصة او ممنوعة ممكن ان تضر بصحة الناس.

جانب من الأدوية المضبوطة

ضمن توجه الدولة لتشديد الرقابة والحد من إهدار الأموال العامة

ديوان الخدمة يحصل 74 مليوناً من 55 ألف مدين منذ عام 2010

أعلن مدير مكتب التدقيق الداخلي بديوان الخدمة المدنية علي أسد ان لجنة حصر المديونيات المتراكمة التابعة له تمكنت من تحصيل 74,5 مليون دينار كويتي من 55 الف مدين كويتي وذلك منذ عام 2010 حتى الان.

وقال اسد لـ «كونا» أمس ان ذلك يأتي ضمن توجه الدولة الى تشديد الرقابة على اداء الجهات الحكومية لتحسين الأداء والحد من إهدار الأموال العامة مشيرا الى ان متوسط عدد المدينين في السنوات الثلاث الماضية بلغ 55 الف مدين كويتي.

وبين ان المكتب استطاع من رفع قيمة المديونيات المحصلة خلال تلك الفترة الوجيزة حيث كان معدل التحصيل قبل عمل اللجنة وتطبيق النظم الآلية يتراوح بين مليون ومليون ونصف المليون ومعدل إنشاء الديون في حدود الـ5. 2 مليون دينار ثم تزايدت تلك القيم بشكل كبير حيث تم تحصيل 5. 74 مليون دينار تقريبا وما تم إنشاؤه من ديون 5. 84 مليون دينار.

ولفت الى انه تم انشاء مكتب التدقيق الداخلي بديوان الخدمة المدنية في 2009 بتوصية من مجلس الوزراء وديوان المحاسبة الذي يتبع رئيس ديوان الخدمة المدنية مباشرة لمنحه استقلالية تامة.

وذكر ان من وظائف المكتب معالجة المشاكل والسلبيات التي تواجه الأداء المالي والإداري والقانوني ودراسة أسباب تضخم الديون المستحقة للديوان لدى الغير والعمل على إيجاد آلية لتحصيلها وتفادي نشأتها.

واضاف ان المكتب يقوم ايضا بدراسة تقارير ديوان المحاسبة ومكتب الرقابة المالية ومراقبي شؤون التوظف والتنسيق بينهم وبين الإدارات المختلفة في الديوان للعمل على تجنب ملاحظات تلك الجهات الرقابية وتقديم التوصيات والاقتراحات بشأن خطط عمل المشاريع المزمع تنفيذها على مستوى إدارات الديوان ويتابع الدورة المستندية للعقود المبرمة بين الديوان والغير والتأكد بصفة دورية أنها تتم وفقا للتعليمات الصادرة من الجهات ذات الاختصاص.

وقال ان المكتب اعد دراسة شاملة حول أسباب نشأة وتضخم الديون والحلول المقترحة لتحصيلها وتم عرضها على مجلس الوزراء الذي وافق بدورد على كل المقترحات والحلول التي جاءت بها وخصوصا طرق حل المشكلات المالية واستصدار واستحداث القوانين والتشريعات اللازمة بذلك.

وبين ان من ضمن الحلول المقترحة تفعيل الربط الآلي بين خدمات وزارات الدولة والإدارات الحكومية «تكامل الخدمات» لضمان عدم تقديم أية خدمة من وزارة او جهة حكومية قبل سداد المبالغ المستحقة على المدين وتنظيم العلاقات القانونية بين الجهات الحكومية وطالبي الخدمة بما يضمن تحصيل حقوق الدولة.

علي أسد

أسد: مكتب التدقيق الجديد يعالج المشكلات والسلبيات التي تواجه الأداء المالي

واشار الى ضرورة تفعيل الدور الرقابي للجهات الحكومية ووضع المعايير المناسبة لتحصيل الديون لدى المنتفعين من خدماتها وتفعيل الإجراءات القانونية والإدارية بحق الموظفين الذين يتسببون في نشأة الدين كالضغط على المدين غير الراغب في تسوية مديونيته بعدة طرق لدفعه على تسوية دينه الحكومي ومنها منع السفر وقطع الخدمة الهاتفية وخدمة الكهرباء والماء عن المنزل والشركات الخاص به ونشر أسماء المدينين في وسائل الإعلام المختلفة كنوع من الضغط الاجتماعي والعمل على استصدار تشريع بموجبه يتم منح مندوبي تنفيذ الأحكام مكافأة على المبالغ المحصلة.

واضاف ان من ضمن الحلول إنشاء وحدة في كل جهة حكومية تكون مهمتها متابعة ورصد الديون الحكومية المستحقة لمصلحة تلك الجهة والعمل على سرعة تحصيلها مع تقديم تقارير دورية بما تم فيها من إجراءات للجهات الرقابية.

واكد ضرورة الربط الآلي بين الجهات الحكومية المختلفة مع إنشاء جهة مركزية في الدولة يتم الحصول منها على براءة ذمة عند الرغبة في إنهاء أي إجراء حكومي مع إنشاء مكاتب لتلك الجهة في كل جهة حكومية وبالمنافذ المختلفة للدولة والحكومة مول وحتى بالبنوك وعمل موقع إلكتروني لسداد الديون الحكومية.

ولفت الى ضرورة استصدار التشريعات اللازمة التي تسد الثغرات الموجودة حاليا في بعض النصوص القانونية وتشديد الرقابة على المكاتب الثقافية في سفارات دولة الكويت في الخارج وجعل التقارير عن المصروفات أكثر تفصيلا.

وذكر انه بالنسبة للمدينين المرفوع بشأنهم قضايا لعدم سداد ما عليهم من مديونيات ويعملون حاليا بالقطاع الخاص ويتقاضون «دعم العمالة» يتم رفع أسمائهم لبرنامج إعادة هيكلة القوى العاملة بحيث يتم الرغبة في إنهاء أي إجراء حكومي تقسيط مبالغ المديونية عليهم بما يتناسب مع رواتبهم الحالية ويتم خصم تلك الأقساط شهريا وبالتالي وقف إجراءات التقاضي تسهيلا على المواطنين وتوفيرا لنفقات التقاضي.